Received:1/11/2024

Accepted: 1/12/2024

Published: 1/1/2025

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

مقال مراجعة موضوع : البحث الموسوم : " أثر هابرماس في
الفقه الدستوري المعاصر" للباحث دافيد فونسيكا David
FONECA بحث منشور في مجلة القانون العام و علم
السياسة العدد (٦) ، السنة ٢٠٠٧، الصفحات (١٤٦٧-١٤٢٢)

م. د. علي عيسى اليعقوبي
كلية الحقوق / جامعة النهريين

المقدمة

تُعد أفكار الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس^١ (Jürgen Habermas) أحد اللبّات الأساسية التي تأثر بها الفكر الدستوري الحديث. و ترجع أهمية أفكار هابرماس الى عدة عوامل أبرزها؛ غزارة إنتاجه المعرفي حيث تزيد المؤلفات التي كتبها في الفلسفة السياسية و القانونية و غيرها عن الخمسين كتاباً. غزارة الانتاج هذه اقترنت ببراء التجربة الشخصية فقد عاصر هامبرس فترة الحكم النازي و ساهمت أفكاره في بناء المانيا الحديثة، فأطلع بذلك على فضائح الأيدولوجية النازية القائمة على تفوق الذات الألمانية و العرق الآري على الاجناس الاخرى، كما تم تجنيده في

^١ استاذ القانون العام المساعد في جامعة باريس العاشرة

^٢ مجلة قانونية متخصصة تُعنى بالقانون العام و علم السياسة تصدر عن المكتبة العامة للقانون و الفقه الدستوري في فرنسا (L.G.D.J)، تصدر باللغة العربية عن المؤسسة الجامعية في بيروت.

^٣ يورغن هابرماس فيلسوف و عالم اجتماع ألماني معاصر ولد عام ١٩٢٩ في مدينة [دسلدورف](https://www.dsl.com/) الألمانية، يعتبر من أهم علماء الاجتماع و السياسة و القانون في عالمنا المعاصر. ترأس مركز ماكس بلانك ، احد اهم مراكز المانيا البحثية، يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية.

سن مبكرة في معسكرات شباب هتلر. و من الطبيعي ان تترك هذه النشأة الأثر الكبير في فلسفة هابرماس و تجعله من أهم المنظرين ضد أفكار التطرف و الاقصاء التي جعلت من أوروبا مسرحاً لحروب مدمرة. ربط هابرماس مشروعه الفلسفي بمصير المانيا بعد الحرب العالمية الثانية و محاولة معالجة آثار الفكر النازي من خلال كتاباته، فقد عالجت نظريته الشهيرة "الفاعلية التوافقية" إشكالية إضفاء الجانب الانساني و القيمي (الانسنة) على عمليات العقلنة، فكان هدف فلسفة هابرماس هو التأسيس لأخلاق توافقية تقوم على اساس الاعتراف بالآخر و التحوار معه دون إدعاء اي من الطرفين إمتلاك الحقيقة. شكلت أعمال هابرماس من جانب اخر مادة مهمة إنعكست على الفكر الدستوري من خلال تطوير نظرية "الجماعة الاجتماعية الديمقراطية" كطريقة جديدة لتأسيس شرعية القواعد القانونية بطريقة مغايرة لطريقة الفرض بواسطة الدولة، الامر الذي أدى الى إعادة التفكير بمفهوم السيادة و بأحد أهم وظائفها و هي سن القوانين.

ان إستلهاهم تجارب الامم الناجحة، في اعادة بناء دولها بعد الازمات و الحروب، أمر لا مناص منه لنجاح تجارب الامم الاخرى. لذا فإن الاستفادة من هكذا أفكار و طروحات يبدو أمر في غاية الأهمية في بناء التجربة الدستورية في العراق التي تشهد نمواً في قضائها الدستوري من خلال إجتهاادات المحكمة الاتحادية العليا. كما يمكن الاستفادة من هذه الافكار في إيجاد تأطير فلسفي قانوني لحوار توافقي بين مكونات المجتمع العراقي الناهض لتوه من كبوات الدكتاتوريات و الارهاب و التطرف. من هنا تأتي أهمية استكشاف الافكار التي ناقشها الباحث دافبيد فونسيكا في بحثه الموسوم: "أثر هابرماس في الفقه الدستوري المعاصر"، و الذي ناقش فيه اثر أفكار و فلسفة هابرماس في الفقه الدستوري من خلال دراسة تحليلية معمقة، و في ضوء هذه الأهمية ارتأينا عرض هيكلية البحث و محتواه و من ثم بيان الملاحظات التي يمكن ان تُثار بصدد ما عرضه الباحث من آراء و ما أستخلصه من نتائج و ذلك في الفقرتين الاتيين:

كلمات مفتاحية: القضاء الدستوري، الديمقراطية و الحق، نظرية الجماعة الاجتماعية الديمقراطية.

¹ استعرنا التعبير بشكل يُقارب ما جاء في ديباجة دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ " نحن شعب العراق الناهض توا من كبوته .... "

الفقرة الأولى: هيكلية البحث

تصدى الباحث لموضوع " أثر هابرماس في الفقه الدستوري المعاصر " من خلال مقدمة و مبحثين، متناولاً في كل مبحث مطلبين ، و هو بذلك يقدم لنا هيكلية متوازنة، عارضاً فيها الافكار بمنهج تحليلي و منهج وصفي كما استعان بالمنهج المقارن كلما وجد حاجة لاثراء بعض الافكار.

تولى الباحث في مقدمته، التي يمكن اعتبارها مدخلاً مفاهيمياً مُفصلاً للموضوع، حيث تناول أهمية الافكار الفلسفية و علاقتها بالقانون من حيث عمقها و تأثرها بالاحداث التاريخية التي ولدت حالة من التأثير و التأثر و بما يشبه سلسلة نسبية مترابطة، و بهذا الصدد يتناول الباحث أهمية أفكار هابرماس الفلسفية منتهياً الى طرح التساؤل حول مدى امكانية الاستفادة من هذه الافكار في القانون الدستوري الفرنسي على غرار ما فعلت اسبانيا التي أستعان العديد من الفقهاء الدستوريين فيها بأراء هابرماس كحُجج ناهضة في القضاء الدستوري. و يبرر الباحث أهمية طرح هذا التساؤل نظراً لتنامي قوة القضاء و تصاعد الدور الذي يلعبه المجلس الدستوري من بين المؤسسات الدستورية الفرنسية. إن ترقية الحكماء التسعة (أعضاء المجلس الدستوري) الى مرتبة الضامنين لحسن سير المؤسسات الدستورية يسمح لنا في النهاية بإطلاق نقاش حقيقي لتطور دور القاضي الذي أصبح المتحكم بالقانون بدل أن يكون خادماً له!

يدعو الباحث في مقدمته الى ترسيخ الادوات النظرية لما يُسميه تأسيس "ديمقراطية دستورية جديدة" تقوم على أساس "نمذجة القرار" و ذلك بأشراك كل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية في اعداد القانون بحيث يُعاد في هذا التناغم الثلاثي الاصوات دمج الاقلية البرلمانية في اللعبة المؤسساتية بفعل مراقبة القانون. حيث يعتقد الباحث ان القانون بصفة عامة و الفقه الدستوري بصفة خاصة يمكن أن يجد في النموذج الاستدلالي الذي وضعه هابرماس الادوات النظرية لتأسيس هذه الديمقراطية الدستورية الجديدة من خلال اخضاع السلطات لقواعد النقاش القانوني من قبل القاضي الدستوري بوصفه حكماً.

إنطلاقاً من هذا التساؤل يبني الباحث خطته من خلال مناقشة أفكار هابرماس حول الديمقراطية حيث يرى ان هناك قراءة هابرماسية للديمقراطية تقوم بشكل تام على أولوية النقاش من خلال التفكير مجدداً بالسيادة ليس من خلال النظر اليها على أنها سيادة شخص سيّد يُريد أن يفرض قراره في لحظة أستبدادية، و انما من خلال النقاش او الحوار او ما يُسميه (أولوية اللغة) بين مُختلف الشركاء الذي سيؤسس لمعيارية جديدة، من هنا كان الباحث موفقاً حينما اختار لمبحثه الاول عنوان (في اللاهوء الهبرماسي : الديمقراطية من دون الحق).

إن تعريف الديمقراطية إحدى أولى المهام التي سيتصدى لها هابرماس من أجل رسم حدود نموذج الاستدلال السياسي فالطرق الديمقراطية لتكوين الإرادة السياسية تقودنا، غالباً، إلى قواعد قانونية مجردة ووضعية تسيطر عليها التطلعات السلطوية لأننا نعيش في عالم مُعقلن تُسيطر عليه النزعة الفردية. هذه النزعة (المفترضة) يناقشها الباحث في المطلب الأول من مبحثه الأول تحت عنوان (الديمقراطية التي تؤسسها اللغة: هذه هي الديمقراطية). و لتخفيف جماح الأثر التسلطي للقواعد القانونية الذي قد ينشأ نتيجة العقلانية التي تسيطر عليها النزعة الفردية يوضح الباحث، ما يراه هابرماس، في المطلب الثاني من أن الاقتصاد و السلطة يشكلان طرق أخرى تسمح بالاندماج الاجتماعي و لكنهما، مع الأسف، لديهما إتجاهاً مسبقاً لتجاوز أدوارهما لتحويل الديمقراطية إلى أداة تبعاً للمصالح الخاصة لهذا اختار الباحث (الديمقراطية تحميها اللغة .. يا لتعاسة الديمقراطية!).

و لمعالجة هذه الآثار و أعطاء رؤية عملية لحل الأشكالات النظرية التي أحتواها المبحث الأول، ينقلنا المبحث الثاني (في اليقين الهابرماسي : الديمقراطية بواسطة الحق) إلى زاوية أخرى أكثر تفاعلاً من خلال تجديد مفهوم السيادة فهابرماس يجد نفسه مضطراً للتراجع عن المفهوم الذي طُرح في المبحث الأول للديمقراطية، فالنقاش بين مختلف الشركاء لم يعد هو الذي يؤسس المعيارية بقدر ما يؤسسها الحق نفسه و هذه المؤسسات نفسها هي التي ستسمح بأن يجري النقاش بين المواطنين حول شرعية القواعد القانونية. لذلك فالحق و الدولة اللذين كانا ملحقين في الصيغة الأولى للمنطق التواصلي، كما تناول ذلك المبحث الأول، سيكونان مركزيين في الصيغة الثانية التي وردت في المبحث الثاني. تناول المطلب الأول من المبحث الثاني و الذي حمل عنوان (الديمقراطية تدافع عنها السياسة) كيفية إعادة النظر بمفهوم السيادة، من خلال تأسيس ما يُسمى "الخلية الأساسية للرابطة الاجتماعية" فعلى الرغم من أن المجتمع ليس إلا تواصل لكن من غير الممكن في النهاية الاعتماد على حكمة الأفراد من أجل تطبيق أخلاق هذا النقاش! عليه كان لا بد من الرجوع إلى السلطة لترغم الانحياز إلى تبني تفسير معين لماهية هذه القاعدة القانونية، و هذه السلطة هي الدولة عبر أجهزتها من خلال المؤسسة القانونية للشروط المسبقة على التمرين للاستقلال الذاتي السياسي، لذا تصبح السلطة التي كانت خارج "العالم المُعاش" مركزية فيه.

ثم ينتقل بنا المطلب الثاني (الديمقراطية تدعمها السياسية) إلى عالم أكثر رحابة من خلال الذهاب إلى ما هو أبعد، فبما أن تقاليد النزعة السيادية تم تجاوزها لا بد من التحرر من الأطار الضيق للامم

¹ وصف استخدمه هابرماس لتقريب فكرة آلية العمل من داخل المؤسسات في الدولة التي تهدف إلى إنتاج الحوار و التواصل اليومي و الذي سيسمح بالنهاية إلى إعادة الإنتاج الثقافي و الاندماج الاجتماعي.

اذن و الانتقال الى الفضاء الكوني (في استعاره الى ضرورة الاندماج في الاتحاد الاوربي) لانه الوحيد القادر على تأمين الرابطة الاجتماعية الديمقراطية.

الفقرة الثانية : تقدير البحث

يناقش البحث موضوع في غاية الاهمية و الدقة و هو بنفس الوقت موضوع جديد من حيث انعكاسه على الفقه الدستوري. و من الجلي ان فقهاء القانون الدستوري ، المؤيدين لفكرة الاندماج الاوربي، حاولوا تطبيق هذه الافكار و أستثمارها في توحيد الدول الاوربية ، لتكوين دولة جديدة تحت اطار جديد يتجاوز المفهوم التقليدي للسيادة القائم على أساس فرض القواعد القانونية من خلال القوة التي تحتكرها السلطة الى باحة اكثر رحابة و هو النقاش و الحوار الديمقراطي.و من الواضح ان الباحث ابدع في تطويع هذه الافكار الفلسفية و عرضها بشكل يسمح بتطويعها و استخدامها في الحقل الدستوري، فراء هابرماس الفريدة في نظرية الجماعة الاجتماعية للديمقراطية، و تطيرها للنقاش و الحوار المجتمعي كطريقة جديدة لتأسيس شرعية القواعد القانونية بدلاً من السيادة، رؤية سحبنا شيئاً فشيئاً الى غاية جديدة في القانون الدستوري تسمح في النهاية في تقوية الاتجاهات الوحدوية داخل الدول من خلال اعادة الانتاج الثقافي و الاندماج الاجتماعي.

هذه الافكار الهابرماسية ستقودنا الى النقاش ايضاً حول مكانة القاضي الدستوري في الدولة و تأطير دوره من حَكم خارج اللعبة و متحكم بالقانون من خلال تفسيره الى طرف يجبر الفرقاء على احترام آليات النقاش في فضاء اوسع يسمح باعادة انتاج المجتمع و تجديد نفسه قيمياً بنحو مستمر، كما سيعيد للسلطة التشريعية دورها و وظيفتها الاساسية.

لكن البحث و بشكل عام لم يناقش عدم واقعية بعض جوانب هذه الافكار ، فاذا اخذنا النتيجة التي آل اليها مصير المملكة المتحدة البريطانية، بالانفصال عن الاتحاد الاوربي الذي فُسر على انه فوز للنزعة الاقتصادية على النزعة الوحدوية داخل الاتحاد. و كذلك الرفض الشعبي في فرنسا و هولندا لمسودة معاهدة مشروع الدستور الاوربي المشترك ؛ الذي فُسر بانه انتصار للنزعات الهوياتية على مفهوم الجماعة الاجتماعية الديمقراطية الذي ينادي به هابرماس. و كذلك تصاعد القوى اليمينية الراضة للهجرة و التي انتجت مفاهيم باتت تشكل خطراً على اساس و مفاهيم بُنيت عليها اساس الاتحاد الاوربي ، كل هذه المؤشرات توشر لنا خلافاً ما في هذا التوصيف ، او ربما دافعا لتعزيه و تقويته.

¹ في عام ٢٠٠٥ صوت الناخبون في هولندا باغلبية تتجاوز ٦١% ضد معاهدة الدستور الاوربي، كما رفض الفرنسيون معاهدة الدستور الاوربي باستفتاءهم العام المعاهدة باغلبية تبلغ ٥٥%.

و لكن و بحق، ان اراء هابرماس في خلق الحوار التواصلي انعشت الحياة الديمقراطية و كانت نبراساً حرك ركود الافكار و خفف من تعسف الدولة و هيمنتها على شرعية القوانين و رسم مسار جديد للقضاة الدستوريين في بناء الدول.

الخاتمة

ليس من شأن ما قدمناه من ملاحظات مفتاحية ان ينتقص قطعاً من القيمة الرائعة لهذا البحث و لا جهود كاتبه، و قد حاولنا قدر الامكان استنراف سطور مقالتنا هذه في التعريف بهذه الافكار و عرضها و تبسيط لغتها للقارئ بدلاً من نقدها و مناقشتها ، تاركين موضوع مناقشة هذه الافكار و اعطاء مقاربة اكثر شمولية تصلح لاسقاطها على واقعنا العراقي لمناسبات اخرى.